الفصل الرابع

إجـــرام الأحداث

ونحن متى عرفنا أن خير السبل لاستتباب الأمن ، إنما هو منع الاجرام قبل وقوعه ، ومتى عرفنا أن خير السبل لمنع ذلك الاجرام ، إنما هو القضاء على بذرته فى مهدها قبل أن تنمو وتترعرع ، ومتى عرفنا أن تلك البذرة الخطرة الخبيثة تنمو وتعيش فى جو الطفولة المشردة ، أدركنا أن الواجب لحفظ كيان الأمة إنما هو إنقاذ تلك الطفولة ، وفى عقيدتى أن هذا الواجب يقع عبؤه على الجميع حكومة ، وشعباً ، آباء وأمهات .

ولقد كانت روح الغلظة والقسوة هى المتغلبة فى عقاب الاحداث الى عهد غير بعيد حتى فى البلاد العريقة فى المدنية — ففى سنة ١٦٢٩ شنق فى انجلترا غلام عمره ٨ سنوات ، لوضعه النار عمداً فى حاصلين ، وذلك لأنه على حد تعبير حضرة القاضى

« استخدم فى جرمه الخبث والدهاء » وفى سنة ١٧٠٨ شنق ميشيل هاموند وعمره ٧ سنوات ، وأخته وعمرها ١١ سنة فى بلدة لين لارتكابهما جناية — وفى قضية أخرى نفى طفل عمره ٧ سنوات الى أرض فان ديمن بنيوزيلاند ، بعد أن قضى فى الحبس ثلاث سنوات — وحتى سنة ١٨٣٣ ، أى من حوالى قرن واحد تقريباً حوكم نقولا وايت ، وهو صبى عمره ٩ سنوات أمام محكمة الجنايات الكبرى بلندن لتهمة سرقة ما قيمته قرشين من زيت النقش من نافذة مكسورة فى دكان لعب ، فحكم عليه بالسجن ، ولحسن الحظ أن الفكرة فى معاقبة الأحداث أخذت تتحول ، ولو فى بطء شديد من ناحية الانتقام والارهاب إلى ناحية الاصلاح والتقويم وأخيراً الى ناحية الوقاية والرعاية .

ولقد كان للحرب العظمى الماضية معظم الفضل فى السير بهذه الخطط حثيثاً ، فقد لاحظ علماء الاجرام أن إجرام الاحداث قد أخذ يزداد عقب انتهاء مدة الحرب زيادة مروعة ليس فقط فى مقداره ، بل وفى نوعه أيضاً ووجدانه ، على الرغم مما هو معروف من أن كبار الاشقياء والمجرمين لا يتناسلون عادة إما بسبب عدم ميلهم بطبعهم الى الزواج ، وإما بسبب إصابة معظمهم

بأمراض خبيثة تحول دون التناسل ، فإن الجنايات الخطيرة كالقتل العمد والسطو ، وما اليها تزداد زيادة مضطردة ، خصوصاً في المدن الكبرى ، وإن مستوى السن في مرتكبيها آخذ في الهبوط باضطراد حتى ان هناك من القتلة والسفاكين ورؤساء العصابات من كانت سنهم تتراوح بين ١٦ و ١٨ سنة ، بل لقد هبطت في بعض القضايا إلى أقل من ذلك .

كذلك لوحظ أن الأغلبية الكبرى لكبار اللصوص هم من صغار السن ، بل أن بينهم غلماناً ، وأصبح من المناظر المألوفة في كل وقت رؤية أطفال يؤلفون عصابات خطيرة كثيراً ما يكون زعيمها أصغر أفرادها سناً ، ولقد ذكر « لوكار » انه عرف غلاماً عمره ١٢ سنة ، كان يرأس في مدينة ليون عصابة من غلمان يكبرونه سناً ، وقد ارتكب بالاشتراك معهم الكثير من جنايات السطو والسرقة التي دلت ظروفها على منتهى الجرأة والمجازفة ، وقد أفلتوا في الكثير منها من يد العدالة .

هال الباحثون تلك الحال المخيفة ، وتنبهوا إلى أن الأجدى في العلاج هو البحث وراء أسباب العلة نفسها ، ثم اجتناب تلك الأسباب ، وأهم الأسباب المؤدية بالأحداث في مصر إلى

السقوط فى حمأة الرذيلة . والإجرام تفشى البطالة فى غير أيام الحروب لسوء الحالة الاقتصادية ووفود الأحداث بنات وصبيان من الريف إلى المدينة المليئة بالمغريات ، يبحثون عن عمل فلا يجدونه ، فتدفعهم البطالة إلى التشرد أو الوقوع فى أيدى المخدمين وتجار الرقيق ، فيسقطون فى الهاوية — هذا إلى تفكك الروابط الزوجية بسهولة الطلاق وكثرته ، وكذلك كثرة تعدد الزوجات بغير موجب ، وتقصير الوالدين فى مراقبة أولادهم ، فالأب منصرف عن منزله حتى فى أوقات فراغه بالجلوس فى المقاهى وغيرها ، والأم منصرفة عن أطفالها إن كانت فقيرة ، فبالسعى لكسب قوتها ، وإن كانت غنية فبالتردد على المتاجر ومحال الأزياء ودور السينما والزيارات ، تاركة أولادها للخدم .....

هذا فضلا عن مؤثرات خارجية واجتماعية أخرى . منها انتشار محال بيع الخمور والبغاء بين المحال الآهلة بالسكان ، وكثرة محال الميسر ، وترك الأحداث يترددون عليها وعلى السينما ، ومحال الملاهى وتداول الأغانى المبتذلة الخليعة والأدب الرخيص ، مثل الروايات البوليسية والغرامية المفسدة للأخلاق العامة .....

هذا إلى انتشار الفقر وسوء التغذية والمرض بين تسعة أعشار السكان ، وسوء الحالة الصحية فى مساكن الطبقات الفقيرة ، مما

يدعو إلى هجرها والنفور منها ، ومن الإقامة فيها ، فيهيم الأطفال طول يومهم فى الشوارع مختلطين بقرناء السوء .

وإننا لا نرى بأساً من اقتباس وصف « للأستاذ روسنى » فى كتابه المسمى « فى الشوارع » صور فيه تصويراً بديعاً ، كيف ينحدر الطفل الصغير البرىء من البطالة إلى التشرد والإجرام الخطير : وفى الواقع أن هذا الكتاب القيم جدير بأن يقرأه كل أب ، وكل أم ، ليدركا مبلغ خطورة مسئوليتهما فى مراقبة سير ولدهما — قال روسنى :

« إن الطفل العاطل عن العمل ينطلق رغماً منه إلى الطريق باحثاً عن رفقاء من سنه ليلعب معهم ، فاذا ما أخذ هؤلاء الرفقاء يتمشون أمام واجهات الدكاكين ، خلبت أبصارهم الكثير من المعروضات التى تغريهم باقتنائها ؛ والتى ليس لديهم المال ولا الوسيلة لشرائها ، بل قد لا تسنح لهم فرصة شرائها طوال حياتهم ولا شك أن الدافع للحصول على ما لا يستطاع نواله دافع شديد ليس من السهل مقاومته .

وفضلا عن ذلك فإن مجرد « خطف » شىء أو « نتشه » لا يعد سرقة ، وهل يصح أن يلقب بسارق أو باص من لم يحصل على

تفاحة أو عدد قليل من بلى اللعب ، أو قطعة صغيرة من الحلوى هذا هو منطق الصغار ! !

ولكنهم مع ذلك يحسون أنهم عند استيلائهم على تلك الأشياء يحسن أن لا يراهم أحد فيضبطهم ، فما من شك ان التاجر لا يحب أن تلتهم الناس بضاعته دون أجر أو جزاء .

وفوق ذلك ، فان الكثيرين من رجال الشرطة إذا ما شاهدوا عملا من هذا القبيل اكتفوا بجذب الطفل من أذنه بدلا من سوقه للقسم ، فالمسألة إذن هى أشبه بتلك اللعبة الطريفة الجذابة لعبة « الحرامية والعسكر » وبذلك يدرب الصغار على إتقان أسباب المكر والحيلة للإفلات من قبضة رجال البوليس .

غير أن أولئك الصغار ليسوا جميعاً على درجة واحدة من القوة وسعة الحيلة فى هذه اللعبة ، وهنا تنبت وتنمو غريزة تقليد الصغير للكبير ، والضعيف للقوى ، فيتكون من مجموعهم جماعة صغيرة ينظرون فى إعجاب إلى من كان أكثرهم جرأة وإقداماً ، أو أشدهم مهارة وتوفيقاً ، ويصبح هذا قدوة للباقين ، فلا يلبثون أن يحلوه منهم مكان الزعيم ، ومن هذه اللحظة تتألف العصابة المنظمة .

وتأخذ العصابة الصغيرة فى التداول والتشاور وتدبير الخطط فهذه الواجهة مثلا معرضة للأنظار ، بينما الأخرى مستتره يسهل الوصول اليها ، وهنا يتفق الصبية على أن يقوم أحدهم بالعمل بينما يتولى الآخرون المراقبة ، فاذا جاء دور اقتسام الغنيمة فقد يحدث شجار ، تكون الغلبة فيه للأقوى بدناً ، أو الأكثر عناداً ،

ثم تقوى شكيمة العصابة ، وبدلا من أن يقنعوا بالاستيلاء على أشياء تافهة يتطلعون إلى غنائم أكبر يمكن اقتسامها أو بيعها كوعاء من المرنى ، أو زجاجة من النبيذ ، أو سمكة من ذلك الحوت المجفف (البكالاه) الذى يعتبر فى باريس المطعم الأعلى للاطفال المشردين .

ثم ينتهى الأمر بألا يكتفوا بأمثال هذه البضائع ، فتتجه أنظارهم الى النقود ، فهى وحدها التى تمكنهم من الاستمتاع بملاهى المدينة وملذاتها المغرية ، ولكن من أين لهم النقود وآباؤهم يبخلون عليهم بها ، أو هم لا يستطيعون اليها سبيلا !

فهل من طريق لاقتناصها بنفس السهولة ونفس الحال ، بدلا من الكد والتعب فى كسبها كسباً حلالا ؟ !

فليشترك اثنان منهم فى إحداث ضجة أو مشاجرة مفتعلة أمام دكان البقال . بينما يهرول ثالثهم خلسة إلى داخل الدكان فيهوى بقبضته فى درج المكتب أو خزانته ليستولى على ما يستطيع اقتناصه من المال ، حقاً إنها مجازفة خطيرة !! قد لا يتجاوز خطرها ركلتين من حذاء صاحب الدكان فى عجز الطفل ، غير أنها قد تكون البداية كدورة جديدة أشد خطراً من سابقتها .

ومن تلك اللحظة تتحول عصبة الأطفال المشردين إلى جماعة من المجرمين الذين انقلبوا متدرجين من سرقة المعروضات Vol à l'Etalage إلى سرقة الخطف Vol à la tire وقد يقدمون يوماً على سرقة النهب Vol à l'Esbrouffe التى هى فى الواقع أول صورة من صور السطو المسلح Vol à la main armée ولو أنها سطو من نوع ينطوى على الخوف والجبن Timide et tache

ومن ذلك الوقت ينقضى كل شعور بالندم أو الحياء ، بينما يزيدهم جرأة وإقداماً إفلاتهم من العقاب ، فماذا لو عمدوا الى استغلال ما فى أجسامهم الصغيرة من خفة ومرونة وضآلة ليجربوا بعض السرقات الجنائية بواسطة التسلل أو التسور ؟!

أوليس من أسهل الأمور أن ينزلقوا من ذلك المنور أو من تلك النافذة ، أو يقفزوا من ذلك السور ، أو ينفذوا من بين العارضتين الحديديتين ليدخلوا إلى مخدع تلك البخيلة الشمطاء ، وأن يغافلوها خلال نومها ، فيختطفون كيس نقودها ؟ فاذا ماحدث ان كانت تلك العجوز مستيقظة ، أو أنها استغاثت ، فروا هاربين فأذا ما لحقت بأحدهم وأمسكت به أو ضربته ، فالويل لها عندئذ يضطر الولد للدفاع وتخليص نفسه مستخدماً أظافره وأسنانه ، وعندئذ تراق لأول مرة الدماء ! !

وهنا تأتى المرحلة الأخيرة ، فمادامت المقاومة جائزة الوقوع وما دام الدفاع عن النفس أمراً محتملا ، فليكن الولد فى المرة القادمة مزوداً بالسلاح ، ولما كان المسدس سلاحا غالى الثمن فهناك بعض الأسلحة الرخيصة الفعالة تباع عند تاجر الحديد «الخردة» .

وهكذا فيما بين سن الثانية عشرة والخامسة عشرة ، يتحول ابن الصانع المهمل ، ذلك الغلام العاطل أو المشرد الذى يفضل لعب البلى أو التردد على الحانة على التعليم بالمدرسة ..... يتحول إلى غلام شرير ، ثم إلى لص جرىء ، ثم إلى قاتل سفاك .

ونتيجة ذلك أن البلاد التى تدعى الانتماء إلى المدنية الحديثة تزداد فيها إلى درجة مخيفة تلك الجنايات الخطيرة التى ارتكبها أحداث مجرمين « انتهى » .

والعلاج الصحيح لإجرام الأحداث ، هو إنقاذه من أسباب التشرد ، وقد ذكرناه فيما تقدم :

وقد أخذت بهذا المبدأ عصبة الأمم ، وضمنته اللجنه الدولية الاستشارية لحماية الطفولة قراراتها التى صدرت فى مؤتمرها المنعقد فى سنة ١٩٣٥ ، وأبلغتها العصبة إلى جميع الدول ، ومنها مصر — طالبة منها العناية بدرسها والعمل على تعميمها فى أنظمتها وفيما يلى أهم هذه المبادىء :

١ — يجب العدول بتاتاً عن حبس الصغار ، ولو كان ذلك بصفة احتياطية أو مؤقتة .

٢ — يجب قبل محاكمة الصغير فحص حالته البدنية أو النفسية بمعرفة هيئة مخصصة .

٣ — يجب أن يعهد بالحدث الضال أو المجرم الى عائلة محترمة أو إلى أى مؤسسة من طراز علاجى أو عائلى ، لا من طراز جنائى .

٤ — يجب العمل على تنمية الشعور الاجتماعى فى الطفل ، ويقرب الحياة العملية الخارجية إلى ذهنه وتهيئة عقله لها .

٥ — يجب فحص شخصية الطفل طبياً ونفسانياً عند دخوله الملجأ أو المؤسسة ، وفى فترات دورية .

٦ — يجب أن يعنى كل العناية باختيار موظفى المؤسسة ، وبخاصة الإكثار من النساء المخصصين لهذا الغرض .

٧ — يجب أن يكون التأديب داخل المؤسسة من نوع لا يضعف الشعور بالكرامة ، ولا يضر بالصحة .

٨ — يجب التوسع فى نظام المكافآت المالية والأدبية للامتياز فى السلوك الحسن كأن يعهد للصغير مثلا بمراقبة زملائه بنفسه ، أو أن يعطى الاذن بالخروج والعودة ، بناء على كلمة الشرف .

٩ — يجب أن يعنى بالتعليم الدينى والثقافى الملائم لسن الطفل والوسط الذى ينتظر انتقاله اليه ، وكذلك بالرياضة البدنية وبث الروح الرياضية فيه .

١٠ — يجب العمل على تقصير مدة الإقامة على قدر المستطاع .

١١ — يجب الاهتمام بتشكيل هيئات من المتطوعين لرعاية الأحداث الخارجين من السجون أو الإصلاحيات .

ولم يبق لى سوى عرض آراء فى تشريع لحماية الطفولة .

وقبل أن أعرض أمر التشريع أسارع إلى الجهر بتأييد من قالوا أن أجدى دواء وألزمه نتقى به ما نحن فيه من حالة مروعة هو كثرة الإنتاج القومى ، فيرتفع مستوى العيش ، ولن يكون ذلك الانتصار فى الجهود على انقان الزراعة ، وإيجاد التجارة والصناعات الأهلية المختلفة ، بمعونة أولى الأمر وإرشادهم — ومتى كثر الإنتاج وازداد الدخل القومى تبعاً له ، أمكن الأمة من غير حاجة إلى تشريعات كثيرة ، وقد ظفرت بشىء من العيش الرغيد ، أن تسير على هدى النفس الحرة ، ووحى الضمير الحى فلا ينحط أطفالها الى البطالة ، فالعوز ، فالتشرد .

ولطالما دفع الفقر كثيراً من الآباء إلى أن يقذفوا بأبنائهم وأفلاذ أكبادهم إلى غير ما يرضى الكرامة ! .

ولا بد لنا من تشريعات عاجلة إن لم تمنع الداء كله ، فهى على الأقل تخفف من وطأته .

هناك تشريعات لمعالجة حالة التشرد ، ومن هذه التشريعات تعديل قانون الأحداث المشردين ، ومنها قانون سلب الولاية .

وقانون الأحداث المشردين قديم ، ويرجع عهد إصداره إلى شهر مايو سنة ١٩٠٨ ، وأصبح فى حاجة إلى تجديد فى معناه ، وتعديل فى مبناه ، ليحقق ما ترجوه منه البلاد ، والتشريع الثانى وهو مشروع بسلب الولاية على الطفل بحكم يصدره القضاء ، متى أصبح الأبوان غير قادرين على رعاية الأحداث ، أو كانوا أداة لإفسادهم . هذان مشروعان تدفع الحاجة الى تحقيقهما.

وهناك تشريعات تجول بالخاطر ، أكتفى منها باثنتين :

الأول : تشريع يمنع التزوج بأكثر من واحدة ، إلا بسبب قهرى . كمرض الزوجة ، وعقمها ، ويجب أن يكون التصريح بالتعدد صادراً من القضاء ، يصدره قاض مختص ، ولا يخفى علينا ما يجره تعدد الزوجات من مشاحنات بين (الضرائر) وأحقاد

بين أفراد الأسرة ، يجعل البيت جحيما لا يطيقه الأطفال ، فيهربون من هذا السعير إلى الشارع ، وأكثر من هذا فإن الزوج كثيراً ما يهمل أبناءه من زوجته القديمة ، أو يصبح غير قادر على إيواء أولاده جميعاً وتربيتهم وصيانة صحتهم وأخلاقهم — ولا شك فى أن أكثر المتسولين والمتشردين ، هم ضحايا هذا الزواج المتعدد .

يقولون أن تعدد الزوجات يكثر النسل ، فتقوى الامة بكثرة الأيدى العاملة ، وهو وهم باطل ، فعلى الناس أن يفهموا أن بلاد الله فى غير حاجة إلى كثرة المتسولين والمرضى والمجرمين ، وكثرة من هذا النوع آفة اجتماعية هى أساس البلاء !! .

الثانى : الحد من حق الطلاق بلا سبب مشروع ، وهو تشريع يتمشى مع تشريعنا الاول جنباً إلى جنب ، فلا يصح أن نتغاضى عن ظاهرة اجتماعية مخزية ، هى كثرة الطلاق ، وما يجره على المطلقة وأبنائها من بؤس وشقاء !! .

يجب أن نتذكر قول الرسول الكريم : « إن أبغض الحلال إلى الله الطلاق » .

ومتى كان الزواج رابطة روحية مقدسة ، وكان الطلاق أبغض الحلال إلى الله سبحانه وتعالى ، أفلا نرى من الواجب وضع تشريع إن لم يمنع الزوج من الطلاق على غير هدى ، فإنه يعطى الزوجة على الأقل حق مطالبة مطلقها بتعويض رادع ، متى كان الطلاق بلا سبب معقول ! ! تعويض يصون كرامتها وشرفها ! ! تعويض تقتات به ، وقد تكون قد أمضت زهرة شبابها وصباها فى سنين عجاف مع أحد أولئك الظالمين الذين لا يرعون الله ولا الشرف ولا المروءة ! !

شريعتنا السمحة تقول ، إن الطلاق حلال بغيض ، وقوانيننا تقول إن سوء استعمال الحق مجلبة للتعويض .

ومما تقدم يمكننا أن نعتبر استعمال الحق البغيض بلا سبب مقبول أنه سوء استعمال الحق ، فيكون سبباً للتعويض .

الرجل الذى يضيع بعض الألوف من ثروته ، يرمى بالسفه والتبذير .

فبماذا ترمى الأمة التى تضيع الألوف من أطفالها بسبب التشرد والتشريد ! !

حالة تزرى بسمعتنا أمام الأجانب وأمام أنفسنا ، وتفسد علينا ما نرجوه من طفولة قد يكون منها للوطن خير كثير لو أحطناها بعناية الأب الرحيم وحده .

فيا سادتنا الأغنياء . ويا أيتها الحكومة التى شغلتها الانتخابات وملحقاتها من تشتيت لكيان الأسر التى تفرق أفرادها شيعاً ، واختلفوا طوائف وأحزاباً ، يا ولاة الأمر!! أهيب بكم ، ولعل لنصيحتى أذناً تسمع وتتعظ أولوا الطفل عنايتكم ، وامنحوه عطفكم ، وخصصوا لرعايته شطراً من افكاركم تنجو الأمة المسكينة من كوارث ومحن تجرها اليها الطفولة المشردة .

يرتكب الحدث جرماً — وهو ليس مجرماً بالطبيعة ، وإنما هى المصادفة ، أو سوء التنشئة ، فيقوده جندى البوليس إلى القسم ، ويحرر له محضر — شأنه شأن المجرم الكبير ويبيت ليلته فى ظلمة السجن ، رهن إرساله للنيابة — فيتقدم الى وكيل النيابة ، وهو المرهق ، كما أسلفنا

القول .

يستجوب الحدث ، ثم يعتقله ، أو يفرج عنه ، فيقدم للمحاكمة ، فلا يجد الصدر الرحب ، ولا الطبيب المعالج وإنما القانون الأصم الأبكم ، فيا ويل الحدث وما يلاقى .

وإنى لأرى بعين الخيال « محكمة الأحداث » يرأسها قاض شاب فوداه ، وحنكته الأيام ، وربته الليالى ، فيحكم بوحى من حنوه وتجاربه ، فيكون الآسى ، لا المقتص المنتقم .

وأرى بعين خيالى وكيلا لنيابة الأحداث ، هو « سيدة » مثقفة ، يملأ كرسيها الحنان لا الشدة ، والإصلاح ، لا العقاب .

وأرى بعين خيالى دور الإصلاح والتهذيب ، لا السجون والتعذيب — جماعات البر والخير ، من سيدات المجتمع المصرى يسارعن الى العمل على ما فيه تقويم الطفل وإعادته

الى حظيرة الأمة ، خيراً ، باراً بأمته ، نافعاً لوطنه ، حريصاً على أداء واجبه نحو المجتمع .

بهذا . وبهذا فقط نصل الى إصلاح الحدث ونجتذبه الى المجتمع ، ونجذبه من شدته ، وننتشله من الخضم الذى يلج به فيجرفه الى هاوية الإجرام .

ولن أجد فى كتابى المتواضع حيزاً يسع الإفاضة ، ورب تلميح خير من تصريح .